مقالات
ISSN: 2090 – 0449 Online
ISI International Scientific Indexing, [8140].
AIF Arab Impact Factor for Arabic Scientific Journals, [1.3].

ثالوث الضرائب والديون والحماية في المغرب
١٨٨١ – ١٩٥٦

رشيد بهلولة

منتدب قضائي في وزارة العدل والحريات

باحث في سلك الدكتوراه – جامعة محمد الخامس

الرباط – المملكة المغربية

مُلَخّص

يكتسي موضوع "ثالوث الضرائب والديون والحماية في المغرب 1881م - 1956م" أهمية كبرى من خلال دراسة نتائج التفاعل بين غياب نظام ضريبي فعال واللجوء الكثيف إلى الاستدانة خلال الفترة الممتدة بين إقرار نظام الترتيب (١٨٨١م) وحصول المغرب على استقلاله السياسي (١٩٥٦م) وذلك بالاعتماد على منهج تاريخي غايته دراسة تطور النظام الضريبي المغربي من خلال تحليل الوثائق والأحداث التاريخية ذات الصلة وتفسيرها بشكلٍ علميٍّ ودقيق للوصول إلى فهم عميق للواقع الحالي الذي يتميز بارتفاع كبير في معدلات المديونية وعجز النظام الضريبي المغربي في المساهمة في تقليص عجز ميزانية الدولة. لقد كان لفشل النظام الضريبي المغربي أواخر القرن التاسع عشر دورًا حاسمًا في اختناق البلد ماليًا وبالتالي التوقيع على معاهدة الحماية التي نصت على مجموعة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية والضريبية. لم تؤد الإصلاحات الضريبية التي أدخلتها الإقامة العامة على النظام الضريبي المغربي إلى الرفع من مردوديته، بل على النقيض من ذلك ساهمت في تعميق أزمته مما ساهم في ارتفاع مديونية البلد طيلة فترة الحماية. وبعد حصول المغرب على استقلاله السياسي، ورث نظامًا ضريبيًا بأبعاد مالية صرفه، فكان أن بادر إلى إدخال مجموعة من التعديلات للرفع من نجاعته ومردوديته إلا أن هذا التوجه لم يساهم في إغناء خزينة البلد وتشجيع دورة الإنتاج والاستثمار، بل على العكس من ذلك ساهم في اختلالات بنوية عميقة رهنت سيادة ومستقبل البلد.

بيانات الدراسة:

تاريخ استلام البحث:	٠٣	ديسمبر	٢٠١٩
تاريخ قبـول النشـر:	٢٢	يناير	٢٠٢٠

كلمات مفتاحية:

النظام الضريبي؛ إصلاحات جبائية؛ مداخيل جبائية؛ مديونية؛ الحماية الفرنسية

معرِّف الوثيقة الرقمي:

DOI 10.21608/KAN.2020.151493

الاستشهاد المرجعي بالمقال:

رشيد بهلولة. "ثالوث الضرائب والديون والحماية في المغرب (١٨٨١ – ١٩٥٦)".- دورية كان التاريخية.- السنة الثالثة عشرة- العدد السابع والأربعون؛ مارس ٢٠٢٠. ص ١٦٣ – ١٧٢.

Corresponding author: rachid0078@yahoo.fr

Official website: http://www.kanhistorique.org
Twitter: http://twitter.com/kanhistorique
Facebook Page: https://www.facebook.com/historicalkan
Facebook Group: https://www.facebook.com/groups/kanhistorique
Egyptian Knowledge Bank: https://kan.journals.ekb.eg
Editor In Chief: mr.ashraf.salih@gmail.com
Inquiries: info@kanhistorique.org

Open Access This article is distributed under the terms of the Creative Commons Attribution 4.0 International License (https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0), which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium, provided you give appropriate credit to the original author(s) and the source, provide a link to the Creative Commons license, and indicate if changes were made.

نُشرت هذه الدراسة في دَورِيةُ كَان التَّارِيْخية للأغراض العلمية والبحثية فقط، وغير مسموح بإعادة النسخ والنشر والتوزيع لأغراض تجارية أو ربحية.

مُقدِّمَةٌ

تعتبر الضريبة ذلك المتغير الاقتصادي الذي يساعد الدولة على تحقيق أهدافها المالية والاقتصادية والاجتماعية والسياسة نظرًا لدوره الكبير في إغناء خزينتها وتشجيع دورة الاقتصاد إضافة إلى دوره في السلم الاجتماعي. لكن بالمقابل يؤدي سوء تدبير هذا المتغير إلى مشاكل مالية واقتصادية واجتماعية كبيرة لعل من أهمها مشكل المديونية التي قد تهدد مستقبل وسيادة البلد. وفي الحالة المغربية، عرف النظام الضريبي تطورا متواصلا بدأها بمرحلة نظام تقليدي يعتمد على أشكال ضريبية مستمدة من النظام الإسلامي، لكن ضعف المخزن وتعدد أزماته أدخلا البلاد في دوامة المديونية التي أدت إلى اختناق البلاد ماليا[1]، مما عجل بتوقيع معاهدة الحماية (١٩١٢) التي لم تستطع بدورها الرفع من فعالية ومردودية النظام الضريبي رغم الإجراءات، التي أخذتها سلطات الإقامة العامة، فكانت النتيجة ارتفاع كبير في مديونية البلد التي وصلت إلى اعلى مستوياتها سنة ١٩٣٧. كل هذا يدفعنا إلى التساؤل عن تفاعل ثالوث الضرائب والديون والحماية في تاريخ المغرب قبل الاستقلال.

يكتسي موضوع" ثالوث الضرائب والديون والحماية في المغرب "أهمية كبرى من خلال دراسة المحطات التاريخية التي ميزت النظام الضريبي المغربي قبل الاستقلال، وإسقاطاته على مديونية البلد، وذلك لفهم الواقع الحالي الذي يتميز بارتفاع كبير في معدلات المديونية وعجز النظام الضريبي المغربي في المساهمة في تقليص عجز ميزانية الدولة، كما يشكل مادة علمية يمكن أن تساهم في تعميق فهمنا لبعض الأحداث الاقتصادية التي عرفها المغرب خلال مرحلة حساسة من تاريخه. وعلى هذا الأساس، فإن إشكالية الموضوع تكمن في دراسة "نتائج التفاعل بين غياب نظام ضريبي فعال واللجوء الكثيف إلى الاستدانة ودخول البلاد مرحلة الحماية وما صاحبها من استغلال لمقدرات البلاد". لدراسة نتائج هذا التفاعل سنحاول، في المحور الأول، دراسة اختلالات بنية النظام الضريبي المغربي قبل الحماية ودخول البلاد مرحلة الاستدانة تم بعد ذلك سنحاول، في المحور الثاني، شرح دور الحماية في تطور النظام الضريبي المغربي ومعه معدلات استدانة البلد.

وقد اتبع الباحث المنهج التحليلي لمختلف المحطات التاريخية التي ميزت النظام الضريبي المغربي قبل الاستقلال، وإسقاطاته على مديونية البلد، وذلك لفهم الواقع الحالي الذي يتميز بارتفاع كبير في معدلات المديونية وعجز النظام الضريبي المغربي في المساهمة في تقليص عجز ميزانية الدولة، كما يشكل مادة علمية يمكن أن تساهم في تعميق فهمنا لبعض الأحداث الاقتصادية التي عرفها المغرب خلال مرحلة حساسة من تاريخه.

أولاً: اختلالات بنية النظام الضريبي المغربي قبل الحماية ودخول البلاد مرحلة الاختناق المالي

لقد كان للبنية التقليدية للهيكل الضريبي المغربي والأعباء العسكرية الكبرى للدولة المترتبة عن حرب تطوان ١٨٥٩[2]، إضافة إلى سياسة الانفتاح التي نهجها المغرب خاصةً بعد توقيع معاهدة "التبادل الحر" مع بريطانيا (١٨٥٦) وما صاحبها من تدهور في البنية الاقتصادية نتيجة عجز الميزان التجاري وخروج كتيف للرساميل دورًا حاسمًا في اختناق البلد ماليًا مما سهل عملية إخضاعه واستغلاله بعد توقيع معاهدة الحماية (١٩١٢).

١/١-اختلالات بنية الهيكل الضريبي المغربي وضرورة الإصلاح

إن أهم ما ميز فترة ما قبل الحماية، في شقها الجبائي، هو غياب نظام للضرائب أو الرسوم المحلية مقابل سيادة بعض أشكال جبايات توزعت بين ضرائب دينية وسيادية وأخرى تجارية. لقد شكلت الضرائب الدينية، أهم مورد لخزينة الدولة وتجسدت في الزكاة التي تعتبر ركنا من أركان الإسلام الخمس، تطبق على المواشي والمعادن، وهي عبارة عن مبلغ واجب على كل مسلم تأديته للتعبير عن تضامنه مع جماعة المسلمين[3]. كما تجسدت في العشور التي تفرض على الأراضي الفلاحية المنتجة التابعة لسلطة الدولة بنسبة ١٠ %. إضافة إلى الجزية التي خضع لها معتنقي العقيدة اليهودية والمسيحية للاستفادة من حماية السلطان المسلم كبديل مالي عن الخدمة العسكرية الإلزامية على المسلمين. وقد عوضت هذه الضريبة بالهدية النقدية والعينية التي دفعت للسلطات في المناسبات والأعياد الدينية.

إلى جانب الضرائب الدينية، تشكلت الضرائب السيادية من الخراج الذي يعبر عن نسبة من المال تؤخذ على الأراضي التي فتحها المسلمين ووزعت عليهم أو تركت لأصحابها من غير المسلمين. إلى جانب "المونة" المتعلقة بالتجهيزات التي كانت القبائل تخصصها لجيوش السلطان ومساعدي المخزن، والسخرة التي تمثلت في العمولة التي دفعتها القبيلة للأعوان

المخزن المقيمين على أراضيها لأي سبب من الأسباب. إضافة إلى تمويل "التجريدة" المسلحة التي تطلب من القبيلة من طرف السلطان عندما يريد القيام بحملة عسكرية يمولها وجهاء القبيلة. إضافة إلى هذه الأنماط الضريبة، تمثلت "الغرامة" والذريعة في العقوبتين الزجريتين على القبيلة التي تكون مسرحًا لجرائم أو تمردات تمس بسيادة الدولة.

أما فيما يخص الضرائب التجارية، فشكلت المكوس عمودها الفقري، وتمثلت في مجموعة من الرسوم الغير المباشرة التي همت جميع المعاملات التجارية داخل أسواق المدن والبوادي المغربية، والتي تغير سعرها بتغيير الظرف المحيطة بها حيت ارتبطت بالوضعية الخاصة لبيت المسلمين، ترتفع مع ارتفاع حاجياته، ارتبطت أيضًا بطابعها الوضعي حيث لا يعرف الفقهاء لها سعرًا. إلى جانب المكوس تشكلت الضرائب التجارية من الرسوم المفروضة على الواردات وسميت "الصالحة" والتي تراوح سعرها بين ٥ % و١٥%، والرسوم المطبقة على الصادرات والتي عرف سعرها تغيرًا مع الظروف المحيطة بها. إن دراسة بنية الهيكل الضريبي في هذه المرحلة، تحيلنا على نظام تقليدي أملته الظروف المالية الصعبة التي عاشها المغرب خلال هذه الفترة، نتيجة ارتفاع النفقات وتقلص الإيرادات، فكانت النتيجة شكل ضريبي شابته مجموعة من النواقص أدى تفاعلها وتطورها إلى بروز فكرة البحث عن بديل أكثر حداثة ونجاعة ومردودية.

إن أهم ما ميز النمط الجبائي المغربي في هذه الفترة، هو افتقاره إلى جهاز إداري محنك قادر على تطبيقه بطريقة فعالة، إضافة إلى اعتماده الكبير على الزكاة والعشور التي لم تكن لترقى إلى مستوى تغطية مصاريف الدولة العسكرية والاقتصادية والاجتماعية، إضافة إلى طابعه التميزي حيث أخضع قبائل دون أخرى خاصة القبائل السهلية، مما أدى إلى ارتفاع تكاليف هذه القبائل خاصة بعد حرب تطوان، فكانت النتيجة تقلص المجال الخاضع للضريبة وبالتالي وعائها ومردوديتها كما أخضع فئة من المغاربة لقوانينه دون سواهم، حيث استفاد الشرفاء والأعيان والعمال وأصحاب المحمين من امتيازات وإعفاءات ضريبية كبيرة مقابل تحمل الفقراء والمعدمين للجزء الأعظم من الأعباء الضريبية لخزينة المخزن، هذا بالإضافة إلى إجبار قبائل معينة تحيط بعواصم السلطان على تغطية حاجيات الدار العالية وكلفة النقل والتويزة، مما أثر سلبًا على إنتاجيتها[٤].

إلى جانب هذا البعد التميزي في النمط الضريبي المغربي، ساهمت طريقة إدارة النظام وتجاوزات الجهاز المشرف عليه في الحد من فعاليته وتعميق إحساس المغاربة بحيفه وإجحافه، حيت تم حجز جزء كبير مما دفعته القبائل من طرف السكان ليقدم جزء يسير للسلطان في حين وزع الباقي على شكل هدايا لكبار موظفي المخزن أو تعويض واجب قبائل أخرى امتنعت عن الأداء. كما تم إقرار نظام جديد يتعلق بالتحديد المسبق للقدر الواجب على القبيلة تأديته بصرف النظر عن الإنتاج الحقيقي وعدد رؤوس الماشية، مما أدى إلى ارتفاع الأعباء المالية للمغاربة. هذه الأعباء زاد من حدتها انخفاض العملة والبنيات التحتية المهترئة إضافة إلى عقد المخزن صفقات مع العمال يحدد بموجبها المبلغ المحدد في كل صنف من أصناف الضرائب، ثم يقوم بعد ذلك العمال بدفع المبلغ المحدد مسبقًا ليجبروا السكان على دفع مبالغ هائلة تفوق بكثير ما أدوه لبيت مال المسلمين.

إضافة إلى هذه النواقص التي ميزت النظام الضريبي المغربي في هذه المرحلة، ساهم تزايد أعداد الأجانب والمخالطين والمحميين المتملصين من أداء الجبايات في تقويض أركان هذا النمط الجبائي وإحداث شرخ داخل المجتمع المغربي كان من أهم تجلياته ظهور حركات تمرد، كانتفاضة الدباغين سنة ١٨٧٣، والتي ظهرت كنتيجة لعدم التفاعل الإيجابي مع مطالب أهل فاس بإلغاء المكوس المفروضة على البضائع المعروضة على الأسواق. أمام هذه الوضعية التي تميزت بتدهور مالية الدولة واحتقان اجتماعي كبير، أدرك السلطان الحسن الأول (١٨٣٩-١٨٩٤) ضرورة إعادة ترتيب الأمور من جديد لإعادة القوة لهيكل آيل للسقوط. فهل ساهم ترتيبه الضريبي الجديد في تقويم اعوجاج النظام السابق أم أن تطور الأحداث وتفاعلها ستؤدي إلى فشل الترتيب وإدخال البلاد في أزمة مالية خانقة أدت إلى فقدانه سيادته المالية؟

٢/١-فشل إصلاحات النظام الضريبي ودخول البلاد دوامة الاقتراض

لقد صاحب وصول السلطان الحسن الأول إلى الحكم، تآكل سيادة المخزن نتيجة الانهزام في معركة إسلي[٥] وحرب تطوان، إضافة إلى تفكك البنيات الاقتصادية كإسقاط لمعاهدة "التبادل الحر" مع بريطانيا والتي أدت إلى عجز تجاري مستديم ساهم في خروج كثيف للرساميل، هذا بالإضافة إلى الدور الكبير الذي لعبته ظاهرة الحماية القنصلية في تقويض أركان البناء المخزني الاجتماعي والثقافي. أمام هذه الوضعية المتأزمة، عمل

السلطان الحسن الأول على إطلاق مشروع إصلاحي غايته بناء دولة حديثة عمادها جيش محترف وإدارة عصرية بموارد مستدامة، لكن هذا المشروع سيصدم بإشكالية مالية الدولة التي تشكل حجر الزاوية في نجاح أي مشروع إصلاحي تحديثي، فاهتدى إلى فكرة إقرار نظام ضريبي جديد عرف بالترتيب والذي وقع عليه إلى جانب المغرب ممثلو القوى الغربية سنة ١٨٨١.

في مفهومها الواسع، تعتبر ضريبة الترتيب تلك الضريبة على الدخل الواجبة على كل من يمارس نشاطًا إنتاجيًا داخل البلاد، مغربيًا كان أو أجنبيًا، غايتها القضاء على تنصل الأجانب ومحميهم من الأداء والتخفيف من وطأة الإحساس بالحيف التي شعر به المغاربة نتيجة إلزامهم دون سواهم بالمساهمة في ميزانية المخزن. لكن هذا الانتقال من القانون الجبائي الشرعي إلى قانون وضعي اصطدم بحاجزين كبيرين تمثلا، في التوجه الهوياتي للمغاربة الذي تقوى بفعل التدخل الأجنبي، وتأكل سلطة المخزن وكذا المناورات الأجنبية التي لم تكن لتقبل بإصلاح خارج إطار سيطرتها فعمدت إلى دس بندين في القانون المؤسس للترتيب نصا على ضرورة انضباط المغاربة في تأدية الضرائب كشرط أساسي لمطالبة الأجانب بتأديتها (الفصل٣)، وضرورة إخضاع أي تعديل في القانون إلى اتفاق كل القوى الغربية (الفصل٧). أمام هذا الواقع وأمام غياب جهاز تقني وإداري محنك يسهر على تطبيق القانون وسلطة قادرة على إخضاع جميع المغاربة له، إضافة إلى ظهائر التوقير والاحترام وإعفاء الشرفاء وقبائل الجبال والثغور... لم يستطع السلطان تطبيق القانون مدة ثلاث سنوات من إقراره، فعمد إلى تدشين ما عرف في التاريخ المغربي "بحركات السلطان" لإخضاع المغاربة وإكراههم على تأدية ضرائب المخزن، مما ساهم في تعميق التفكك الاجتماعي والفقر وتدهور كبير في مالية الدولة، ازدادت وطأتها بعد وفاة الرجل القوي في النظام المخزني "باحماد"، حيث استغل الأوروبيين رعونة وعدم خبرة السلطان، فعمدوا إلى إغرائه بشتى أنواع الاختراعات الجديدة ووسائل التسلية التي كلفت خزينة الدولة، إلى جانب النفقات العسكرية لمواجهة الثوار، أموال طائلة عمقت عجز ميزانية الدولة الشي الذي أدى به إلى إعادة إحياء تجربة الترتيب ابتداءً من سنة ١٩٠١، حيث عمد إلى إلغاء الضرائب الشرعية وإقرار نظام ضريبي جديد غير شامل، ذو وعاء ضريبي ضيق، يطبق على المساحات المزروعة فقط، مما أدى إلى رفض الطبقة الغنية المتمثلة في زعما القبائل والزوايا والعلماء والأجانب والشرفاء، وبالتالي العمل على إفشاله. فكانت النتيجة إسقاط الضرائب الجديدة والقديمة، مما أدى إلى تعميق الأزمة المالية في ظرف كانت البلاد في أمس الحاجة للمال لمواجهة الأعباء الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

هذا الظرف استغلته فرنسا لمحاولة تنفيذ مخططها الاستعماري الهادف إلى السيطرة على البلاد بطريقة سلمية، تماشيًا مع فلسفة وزير خارجيتها Théophile Delcassé، والتي شكل السلاح المالي عمودها الفقري، من خلال سلسلة من القروض بدأتها شركة Cautsh[٦] بقرض قيمته ٧٫٥ مليون فرنك سنة ١٩٠٢، ثم قروض إسبانية وإنجليزية سنة ١٩٠٣ لتلبية الحاجيات الأنية للسلطان، ليأتي دور القرض الكبير لسنة ١٩٠٤ بموجب الاتفاق الودي الفرنسي- الإنجليزي[٧] بقيمة ٦٢٫٥ مليون فرنك فرنسي. إلا أن هذا القرض لم يستطع تحسين الوضعية المالية للبلاد، حيث لم يحصل المغرب سوى على ١٠٫٥ مليون فرنك في حين استعمل الباقي في خدمة الديون السابقة ومصاريف الأداء والإصدار. أمام هذا الوضع، وجد المغرب نفسه في حاجة ماسة إلى مصادر مالية جديدة، حتى قبل نهاية سنة ١٩٠٤، ليدخل بعد ذلك في سلسلة من القروض لتسديد القروض السابقة، وصلت سنة ١٩١٠ إلى ١٠١ مليون فرنك فرنسي مليون معلنة بذلك اكتمال عملية خنق المغرب ماليًا.

إن دراسة مديونية المغرب في هذه الفترة، تؤكد بالملموس أن حجم الدين بالنسبة للناتج الوطني الخام (PIB) لم يكن مقلق بشكل كبير، حيث شكل ١٠ % من الناتج الوطني الخام فقط سنة ١٩٠٤، ليرتفع إلى ٢٥ % سنة ١٩١٢، مما يؤكد أنه كان بالإمكان تخفيضها باعتماد نظام ضريبي فعال، لكن السلطات المركزية لم تستطع الوصول إلى الموارد الضريبية نتيجة "قطع" العلاقة بين المغاربة و المخزن نتيجة التغلغل الأوروبي، حيث رأى المغاربة في السلطان، بعد إصلاح ١٩٠١، حليف للأوروبيين وجب إعلان العصيان أمام قراراته، فبدأت تظهر ثورات أدت في النهاية إلى تنازله عن العرش لفائدة أخيه عبد الحفيظ الذي لم يستطع تغيير منحى الأمور.

إن قوة الديون كوسيلة للغزو الكولونيالي، لم تكن فقط في طبيعتها المالية الصرفة بل أيضًا في دورها السياسي، حيث تطلبت إنشاء مؤسسات ضرورية لمراقبتها وتسييرها، هذه الأخيرة أدت إلى تقويض دور الدولة وسيادتها، حيث تم بعد توقيع قرض ١٩٠٤، إنشاء إدارة مراقبة الدين بغية استخلاص المداخيل الجمركية لخدمة هذه الديون، ثم بعد ذلك، وبعد قرض ١٩١١، قامت هذه الإدارة بتحصيل جميع مداخيل الجمارك والضرائب الحضرية للدار البيضاء إلى جانب تنظيم الشرطة

والأمن في البلاد. إضافة إلى هذا، تضمن قرض ١٩٠٤ إنشاء بنك الدولة المغربية (BEM)، الذي أنشأ سنة ١٩٠٧ بعد معاهدة الجزيرة الخضراء (١٩٠٦)، وتم الإشراف عليه من طرف القوى الموقعة على الاتفاق، وسيطر على جميع مفاصل النظام المالي والنقدي المغربي من خلا إصدار النقد والحق الحصري لإصدار القروض المستقبلية.

لنصل إلى سنة ١٩١٢، حيت أصبح بنك PARIBAS المهيمن على النظام المالي والاقتصادي بالبلد، من خلال ترأسه تجمع بنكيكان قد أصدر قروض ١٩٠٤ و١٩١٠، وكذلك من خلال الهيمنة على (BEM)، ذلك أن رئيس هذا الخير لم يكن سوى نائب رئيس بنك PARIBAS. ولأن البنك وضع نصب عينه السيطرة على أنشطة الاقتصاد المغربي ضمن أولوياته، فقد عمل على إنشاء الشركة العامة المغربية "Génaroc"، التي أصبحت تهيمن على جميع أنشطة الاقتصاد الوطني، مهيأة بذلك الظرف لإخضاع المغرب لنظام الحماية. هذا النظام عمل على إطلاق مجموعة من الاصطلاحات، شكلت الضريبية منها حجر أساس النظام الجديد. فهل ساهمت هذه الإصلاحات في الرفع من فعالية النظام الضريبي المغربي وبالتالي حل مشكل المديونية البلد، أم على العكس من ذلك ساهمت في تكريس اختلالات النظام السابق.

أدى فشل إقامة نظام ضريبي عصري، قادر على توسيع الوعاء الجبائي وتنويع موارد الدول إلى تأزيم المغرب ماليًا وجره إلى مستنقع الاقتراض تمهيدًا لإخضاعه لنظام الحماية. فهل ساهمت إصلاحات النظام الجديد من الرفع من فعالية النظام الضريبي المغربي، أم على العكس من ذلك عمقت أزمته معلنة بذلك دخول البلد في حلقة مفرغة من الديون.

ثانيًا: دور الحماية في تطور النظام الضريبي ومديونية المغرب

لقد تميز النظام الضريبي المغربي خلال فترة الحماية بالتنوع، وضعف المردودية، وشكلت الضرائب غير المباشرة عموده الفقري. هذه الأخيرة، لم تساهم إلى جانب الضرائب المباشرة في الرفع من مداخيل الدولة، الشيء الذي أدى إلى اللجوء إلى القروض الخارجية التي عرفت ارتفاعًا كبيرًا خلال هذه الفترة.

١/٢-بنية ومردودية النظام الضريبي المغربي خلال مرحلة الحماية

لقد كان للأزمة المالية الخانقة التي عاشها المغرب بداية القرن العشرين، دورًا حاسمًا في دخول المستعمر، الذي عمل على وضع الأسس الأولى لتسهيل عملية استغلال البلد من خلال وضع مجموعة من الآليات شكل النظام الضريبي عمودها الفقري. هذا النظام، عمل على تكريس مقتضيات معاهدة الجزيرة الخضراء ومعاهدة الحماية وتراكم التجارب السابقة، فكانت النتيجة نظام ضريبي متنوع مستوحاة من التجربة الفرنسية أغنى موارد الإقامة العامة ودعم مواردها وأنضج ظروف الاستغلال الأمثل لمقدرات البلد وثرواته. وعمومًا يمكن التميز، خلال هذه الفترة، بين الضرائب المباشرة وأخرى غير مباشرة.

يقصد بالضرائب المباشرة، تلك الضرائب المفروضة على الأشخاص والممتلكات، والتي تميزت بالثبات والانتظام النسبي، وتشكلت خصوصًا من ضريبة الترتيب، التي شكلت أهم مورد مباشر لخزينة الدولة، والتي عرفت أول تطبيق لها بإقليم الشاوية سنة ١٩١٢، لتنتقل بعد ذلك إلى باقي المغرب الغربي ابتداء من سنة ١٩١٣. وفي سنة ١٩١٥، أدخلت تعديلات عل هذه الضريبة وتضمنت: الضريبة على المحاصيل الزراعية السنوية والضريبة على الأشجار المثمرة والضريبة على المواشي. لقد عرفت مردودية هذه الضريبة تباين وعدم انتظام، خاصةً بعد ١٩٢٠، كنتيجة حتمية للظروف الطبيعية التي عرفها المغرب (خاصة جفاف ١٩٤٥) وكذا تساهل المستعمر في السنوات الأولى في عملية تحصيلها. (الرسم البياني ا)

الرسم البياني رقم (ا)

مردودية الترتيب بين ١٩٢٠ و١٩٥٦

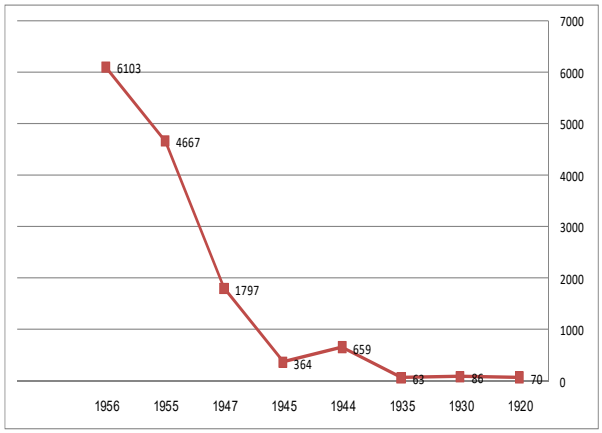

Source: Extrait de l'article de Mohamed MOTEA, «Le système fiscal au Maroc pendant la période du protectorat: le cas des impôts directs»,Remises, n. 6, juillet- décembre 2017,pp. 181-182.

وقد تميزت هذه الضريبة ببساطتها، ومرونة تحصيلها، وإمكانية الطعن فيها أمام السلطات، إلا أنها لم تكن عادلة نظرًا لعدم إمكانية خصم الأعباء العائلية من المداخيل الخامة.

إضافة إلى ضريبة الترتيب، نصت المادة ٦١ من اتفاقية الجزيرة الخضراء على فرض ضريبة حضرية، صدر ظهير منظم لها سنة ١٩١٨، وخضعت لها المباني المعدة للسكن أو الأغراض التجارية أو الصناعية بما فيها الآلات والمعدات والفضاءات المستغلة بصفة دائمة في التجارة أو الصناعة بشرط ألا تكون مزروعة. كما نص الفصل ٩٤ من نفس الاتفاق، على إحداث ضريبة البتانتا (patente) التي طبقت على جميع الأشخاص المعنويين والطبيعيين الذي يزاولون مهنة أو صناعة أو تجارة في المغرب، هذه الضريبة بدأ العمل بها سنة ١٩٢٠، وتميزت مردوديتها بالضعف مقارنة مع الضريبة المطبقة في فرنسا حيث نجدها أقل بأكثر من ٨ مرات من نظيرتها الفرنسية. إضافة إلى هذه الضريبة، تم إحداث ضريبة إضافية على البتانتا سنة ١٩٤١، هذه الضريبة طبقت على الأرباح السنوية التي حققها كل شخص طبيعي أو معنوي، وخضعت لتغييرات كثيرة لتشجيع مناخ الاستثمار بغية إنشاء مقاولات جديدة وعرفت مردوديتها تسارعًا كبيرًا بعد الحرب العالمية الثانية (الرسم البياني ٢).

الرسم البياني رقم (٢)

مردودية الضريبة الإضافية على البتانتا بين ١٩٤٥ و١٩٥٦

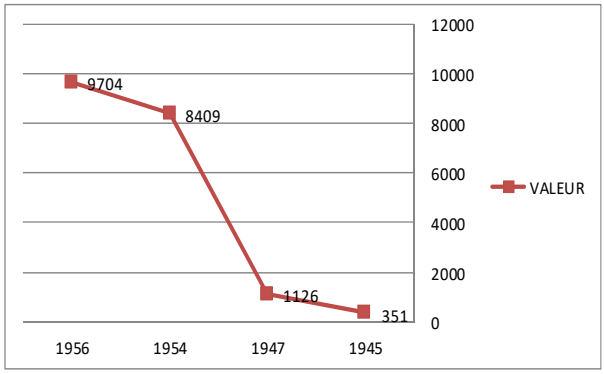

Source: Extrait de l'article de Mohamed MOTEA, «Le système fiscal au Maroc pendant la période du protectorat: le cas des impôts directs», Remises, n. 6, juillet- décembre 2017, pp. 181-182.

وقد طبقت هذه الضريبة على كل شخص حقق أرباح وصلت إلى ١٥٠,٠٠٠ فرنك بمعدل تراوح بين ١٥% و١٨% دون احتساب خصم الأعباء العائلية. كما أحدثت ضريبة على المرتبات والأجور بظهير ٣٠ أكتوبر ١٩٣٩، لمواجهة أعباء الحرب العالمية الثانية وخضعت لتعديل في معدلها الأصلي ١٠% الذي تم تخفيضه ابتداء من سنة ١٩٥٤. أما مردوديتها فقد عرفت ارتفاعًا كبيرا منذ إنشائها (الرسم البياني ٣).

الرسم البياني رقم (٣)

مردودية الضريبة على المرتبات والأجور بين ١٩٤٠ و١٩٥٩

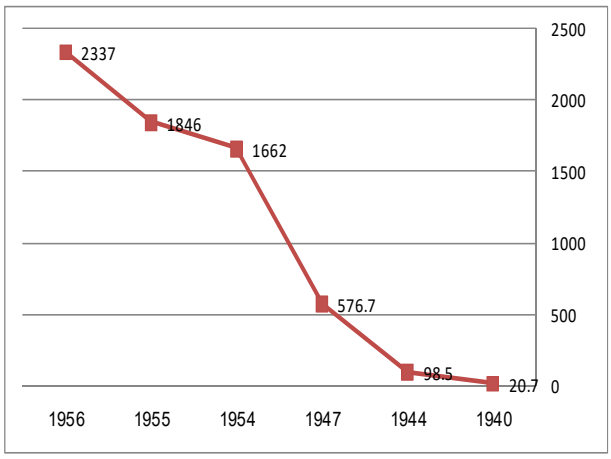

Source: Extrait de l'article de Mohamed MOTEA, «Le système fiscal au Maroc pendant la période du protectorat : le cas des impôts directs », Remises, n. 6, juillet- décembre 2017, pp. 181-182.

ويعزى هذا الارتفاع إلى التطور الاقتصادي والإداري الذي عرفه المغرب خلال هذه الفترة، حيث شكلت الفترة بين ١٩٤٠ و١٩٤٧ ذروة الارتفاع بانتقال المردودية من٢٠٠٧ مليون فرنك إلى ٥٧٦،٧، لكنها مع ذلك لم تشكل سوى ١٢ % من مجموع الضرائب المباشرة و٤ % من المداخيل الضريبة في نهاية الحماية، مما يؤشر على ضعف دورها في مداخيل الدولة.

أما الضرائب غير المباشرة، فتكونت من الضرائب الجمركية التي نصت معاهدة الجزيرة الخضراء على ضرورة إصلاحها حيث عملت سلطات الإقامة العامة، بعد دخول معاهدة الحماية حيز التطبيق، على فرض تعرفة جمركية موحدة. أما فيما يتعلق بالواردات على الحدود المغربية الجزائرية، فنظمت باتفاق خاص بين المغرب وفرنسا وأخر بين المغرب وإسبانيا. هذا في الوقت الذي تم فيه إعفاء جميع السلع المصدرة ما عدا المنتجات الاستخراجية التي لم تتحمل سوى رسم الإحصاء. في حين تم تنظيم ضريبة التسجيل، بظهير ١٥ يوليوز ١٩١٤، هذه الضريبة عرفت رفض من طرف المغاربة لها فتم حلها بتاريخ ١١ مارس ١٩١٥. إضافة إلى هذا، طبقت ضريبة الدمغة بمقتضى ظهير ١٥ ديسمبر ١٩١٧، واعتبرت من فصيلة ضرائب الاستهلاك تفرض

على أنواع معينة من المعاملات التي تتضمن وثائق مكتوبة تتخذ عادة طابعا بقيمة معينة يلصق على الوثيقة.

مع دخول المغرب مرحلة الحماية، تميز النظام الضريبي المغربي بالتنوع وضعف المردودية، حيث تكون من مجموعة من الأشكال الضريبية التي شهد كل واحد منها على مرحلة من تطور البلاد خلال القرن التاسع عشر ميلادي، وتوزعت بين الضرائب التقليدية المتمثلة خصوصًا في الزكاة، والعشور، والضرائب المفروضة بموجب الاتفاقيات التجارية بين المغرب وباقي الدول الاستعمارية إضافة إلى الضرائب المفروضة بموجب معاهدة الجزيرة الخضراء.

أمام هذا البناء الضريبي الذي شابته مجموعة من النقائص ولتسهيل عمليات استغلال البلاد عملت سلطات الحماية على إدخال مجموعة من الإصلاحات الجبائية لجعل النظام أكثر فعالية وملائمة مع الظرف الاقتصادي والسياسي الذي عرفه العالم. هذه الإصلاحات توزعت على مجموعة من المراحل:

- **١٩١٢-١٩٢٠** خلال هذه الفترة، عملت الإقامة العامة على تقنين الضرائب المنصوص عليها في اتفاقية الجزيرة الخضراء وكذا جعل النظام الضريبي أكثر بساطة وسلاسة، وهكذا تم تعديلا ضريبة الترتيب وإنشاء ضريبة التسجيل والضريبة الداخلية على الاستهلاك، خاصة استهلاك السكر والكحول، كما تم إنشاء ضريبة الدمغة ١٩١٧ والضريبة الحضرية ١٩١٨ وضريبة البتانتا ١٩١٨,
- **١٩٢٠ – ١٩٢٨**: خلال هذه الفترة تم الرفع من مردودية الضرائب الموجودة وتوسيع وعائها لتشمل سلع أخرى (الهيدروكربورات ١٩٢٨).
- **فترة الحرب العالمية الأولى**: خلال هذه الفترة، عرفت مردودية الضرائب تراجع كبيرًا (٣٠ % بالنسبة للضرائب الجمركية بين ١٩٤٠ – ١٩٤٤ مثلا)، فكان من الضروري إحداث ضرائب مباشرة جديدة لعل أبرزها الضريبة على المرتبات والأجور ١٩٣٩ والضريبة التكميلية على البتانتا ١٩٤١.

إن النظر إلى بنية الهيكل الضريبي خلال فترة الحماية، يحيلنا على نظام ضريبي هجين، تكون من ضرائب الفترة السابقة للحماية التي أضيفت إليها ضرائب جديدة كانت الغاية منها الرفع من مداخيل الخزينة التي استعملت في مصاريف التجهيز والتسيير والنفقات الاجتماعية. هكذا شكلت الضرائب الغير المباشرة العمود الفقري للنظام، حيث نجدها تمثل في السنوات الأخيرة من الحماية ٧٤ % من عائدات الضرائب في حين لم تشكل الضرائب المباشرة سوى ٢٦ % من عائدات الضرائب (الرسم البياني رقم ٤).

الرسم البياني رقم (٤)

تطور الضرائب المباشرة وغير المباشرة

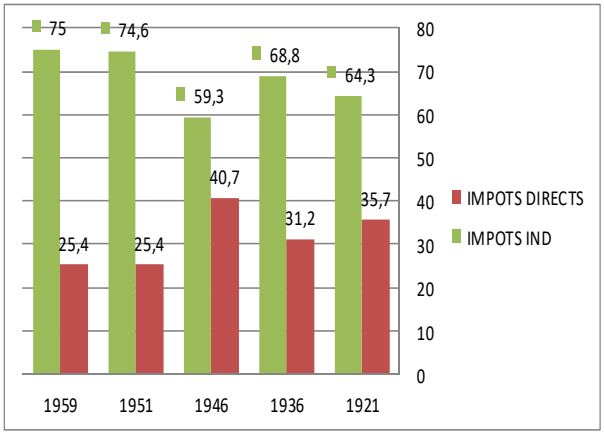

Mohamed Harakat: «Finances publiques et fragilité : de la réforme de l'Etat par le budget et l'évaluation des politiques publiques», Tome 1, Rabat, 2017.

ويفسر ضعف مساهمة الضرائب المباشرة في خزينة الدولة، بتخوف سلطات الحماية من أن يؤدي رفعها إلى نتائج سلبية على الساكنة الأوروبية من جهة ورفض المغاربة لها لكونها ضريبة تمس القوانين الضريبية للإسلام حيث الواجب الضريبي يستمد مشروعيته من الشرع من جهة أخرى.

إضافة إلى هذه المساهمة غير المتكافئة في ميزانية الدولة بين الضرائب المباشرة وغير المباشرة، تميز النظام الضريبي المغربي في هذه الفترة بضعف معدلات الضريبة المطبقة وعدم إخضاع بعد المداخيل للضريبة (خاصةً القيم المنقولة والمواريث والدخل العام). أمام هذه النواقص، عرفت مردودية النظام الضريبي ضعفًا كبيرًا لم تستطع معه تغطية جميع مصاريف الدولة، فكانت النتيجة لجوء سلطات الحماية إلى الاقتراض لسد حاجيات البلاد المالية. فما هي إذن خصائص المديونية المغربية خلال هذه الفترة؟

٢/٢-فشل إصلاحات النظام الضريبي ودخول البلاد دوامة الاقتراض

أمام الارتفاع الكبير لديون المغرب بداية القرن الماضي، لم يؤدي إقامة نظام الحماية إلى نهاية شكل المديونية بل على العكس من ذلك عرفت ديون البلد ارتفعا كبيرا وصلت معه إلى أعلى مستوياتها سنة ١٩٣٧(انظر الرسم البياني ٥)

الرسم البياني رقم (٥)

نسبة الديون بالنسبة للناتج الوطني الخام بين ١٩١٥ و١٩٥٦

Adam Barbe," Public debt and European expansionism in Morocco From 1860 to 1956", Master Dissertation, Paris School of Economics, August 201.

إن من أكبر مفارقات مديونية المغرب خلال هذه الفترة، عدم ارتباطها بميزانية الدولة التي عرفت فائضا كبيرا (انظر الرسم البياني٦) ولكنها بالمقابل ارتبطت، وبشكل كبير، بعجز الميزان التجاري نتيجة ارتفاع الواردات التي لم تستطع صادرات البلاد تغطيتها. (انظر الرسم البياني٧).

الرسم البياني رقم (٦)

فائض ميزانية المغرب بين ١٩١٥ و١٩٥٦ (% PIB)

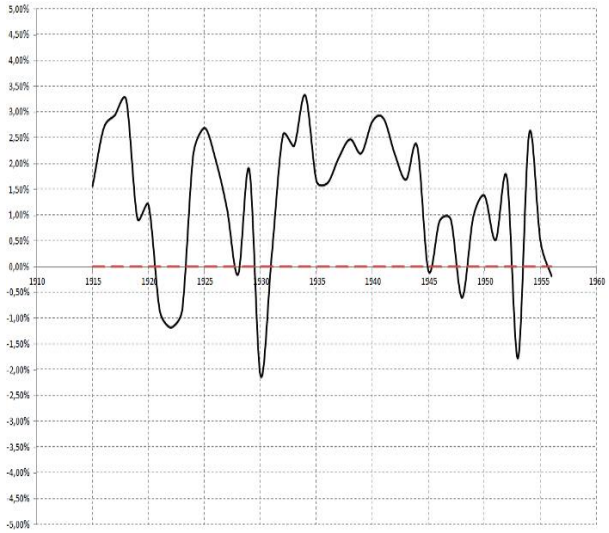

Adam Barbe," Public debt and European expansionism in Morocco From 1860 to 1956", Master Dissertation, Paris School of Economics, August 201

الرسم البياني رقم (٧)

تغطية الصادرات للواردات بين ١٩١٣ و١٩٥٦

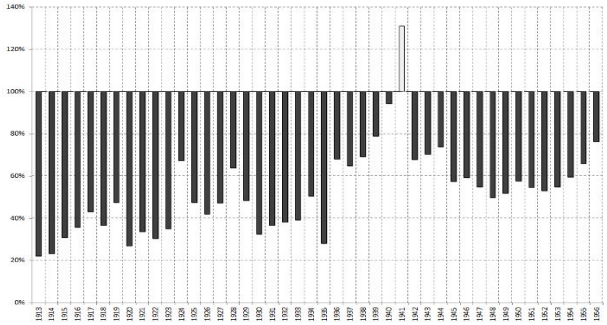

Adam Barbe," Public debt and European expansionism in Morocco From 1860 to 1956", Master Dissertation, Paris School of Economics, August 201.

تعود جذور العجز المستديم لميزان الأداءات المغربي، إلى طبيعة النظام التجاري الذي خضع في الفترة الممتدة بين ١٩١٣ و١٩٣٩ إلى معاهدة الجزيرة الخضراء، هذه الأخيرة نصت على عدم إمكانية الرفع من الضرائب الجمركية المحددة في ١٢،٥، فكانت النتيجة دولة مفتوحة الأبواب في عالم تميز بتزايد حدة السياسات الحمائية كإسقاط حتمي للكساد العظيم[٨] الذي عرفه العالم في هذه الفترة، مما أدى إلى إفشال أية استراتيجية تصنيعية وعرض الإنتاج المحلي لمخاطر كبيرة.

ولعل العلاقة التجارية مع اليابان، تعتبر من أهم تجليات سياسة الباب المفتوح وإسقاطاتها السلبية، حيث ظهرت السلع اليابانية بالمغرب أول مرة سنة ١٩٢٢ ليصبح هذا البلد، بعد سنة ١٩٣٤، ثاني شريك تجاري للمغرب بعد فرنسا. ولعل اهم ما ميز العلاقة التجارية بين المغرب واليابان، هو انعدام التوازن حيث لم تستورد اليابان من المغرب سوى الفوسفاط التي قررت بعد سنة ١٩٣١ استيراده حصريًا من الولايات المتحدة الأمريكية. وعمومًا، يمكن إسقاط هذه العلاقة التجارية اللامتوازنة مع اليابان على باقي الشركاء الآخرين: الولايات المتحدة والصين وكوريا ورومانيا في حين شكلت إيطاليا وبريطانيا الاستثنائيين الوحيدين، حيث استوردت هاتين الدولتين ثلاث مرات أكثر من صادراتهم للبلد.

هذه الوضعية، التي عمقت عجز الميزان التجاري المغربي، لم تعرف تغير ملحوظًا سوى سنة ١٩٣٩، حيث استفادت فرنسا من ظروف الحرب العالمية الثانية لتخرق بنود معاهدة الجزيرة الخضراء، عن طريق وضع نظام مراقبة المبادلات التجارية خاصة الواردات الآتية من بلدان أخرى (التي شكلت في بعض الأحيان ٦٠ % من مجموع مبادلات البلد مقارنة مع فرنسا الشريك

الأول للبلد). أمام هذا العجز المزمن لميزان الأداءات[٩]، كان لا بد من تشجيع تدفق الرساميل للإعادة التوازن، فكان اللجوء إلى الديون أحد الحلول التي لجأت إليها سلطات الإقامة العامة. هذه الديون شكلت في الفترة الممتدة من ١٩١٢ إلى ١٩٤٥، بين ٢٥ % إلى ٣٠ % من مجموع تدفق الرساميل على المغرب.

إن دراسة العلاقة بين قروض المغرب وناتجه الوطني الخام في فترة الحماية، تبين انخفاض مستويات الديون من ٣٠ % إلى ٢٠ % بداية دخول نظام الحماية حيز التطبيق، لترتفع بعد ذلك بشكل كبير وصلت معه إلى أعلى مستوياتها سنة ١٩٣٧، كنتيجة للانكماش المالي الكبير الذي صاحب الكساد العظيم. هذا المنحى التصاعدي للديون، توقف بعد ذلك خاصة في فترة الحرب العالمية الثانية نتيجة ارتفاع مستويات التضخم التي ساعدت على تقليص مستويات الديون، لكن بالمقابل لم تساهم في تقليص المبالغ المخصصة لخدمة الديون، حيث استمر المغرب في تسديدها بطريقة منتظمة من ميزانية الدولة، مما أدى إلى تحويل كميات كبيرة من الثروة المغربية إلى فرنسا كمصاريف خدمة الدين.

إن دراسة بنية ديون المغرب خلال هذه الفترة، تمكن من التمييز بين قروض مباشرة للحكومة المغربية، تم تخصيص حوالي ١٧% منها لأداء الديون السابقة (consolidations [١٠] laons) و٧٠% في إنشاء الأشغال العمومية والبنيات التحتية في حين لم تمثل المبالغ المخصصة للصحة والتعليم سوى ١٠%. إضافة إلى هذه القروض المباشرة، تكونت مديونية المغرب من قروض غير مباشرة، بضمانة الحكومة المغربية، خصصت لبعض الشركات المتخصصة في إنشاء البنيات التحتية كشركة طاقة الكهربائية وشركة السكك الحديدية المغربية. (الجدول رقم ا)

جدول رقم (ا)

توزيع نسبة الديون المباشرة وغير المباشرة حسب الاستعمال

loans	Constant francs 1939
Direct loans	
Consolidation loans	16.60 %
Other direct loans	56.76 %
Total	73.36
Indirect loans	
Ports	5.27 %
Energie'electrique du Maroc	9.69 %
'Railways	10.36 %
Towns	١.٣٣ %
Total	26.64 %
total	100 %

Source :Extrait de Public debt and European expansionism in Morocco From 1860 to 1956,Adam Barbemémoire de master, Paris School of Economics, 2016.

ويمكن تفسير هذه البنية بالاستراتيجية الفرنسية القائمة على تمويل الاستثمارات عن طريق القروض الفرنسية، خاصةً أن النظام الضريبي يحتاج إلى بعض الوقت لتحصيل المبالغ اللازمة لهذه الاستثمارات، فكانت النتيجة حصول المستعمر على بنيات تحتية ضرورية لاستغلال البلد مع تحقيق أرباح كبيرة عن طريق تأدية خدمة الدين وفوائده.

أمام ضعف مردودية النظام الضريبي المغربي خلال فترة الحماية، لجأت سلطات الحماية إلى القروض لتمويل البنايات الأساسية الضرورية لاستغلال البلاد، هذه القروض عرفت ارتفاعا كبير وصلت معه إلى ذروتها سنة ١٩٣٧، لتتراجع بعد ذلك تحت تأثير التضخم. وعمومًا، يمكن اعتبار تحويلات خدمة الديون المغربية والفوائد المترتبة عليها إحدى أكبر تجليات نقل ثروات البلد إلى المستعمر الفرنسي.

خَاتِمَةٌ

لقد أدى فشل النظام الضريبي المغربي إلى اختناق البلد ماليًا، مما عجل بتوقيع معاهدة الحماية سنة ١٩١٢ التي نصت على مجموعة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية والضريبية. لم تؤد الإصلاحات الضريبة التي أدخلتها الإقامة العامة على النظام الضريبي المغربي إلى الرفع من مردوديته، بل على العكس من ذلك ساهمت في تعميق أزمته مما ساهم في ارتفاع مديونية البلد طيلة فترة الحماية. وبعد حصول المغرب على استقلاله السياسي، ورث نظامًا ضريبيًا تحكمه أبعاد مالية صرفه، فكان أن بادر إلى إدخال مجموعة من التعديلات للرفع من نجاعة ومردودية هذا النظام. فهل ساهمت هذه التعديلات في إقامة نظام ضريبي حديث قادر على إغناء خزينة البلد، وتشجيع دورة الإنتاج والاستثمار؟ أم على العكس من ذلك عمقت من أزمته مع ما يمكن أن يترتب على ذلك من ديون يمكن أن ترهن سيادة ومستقبل البلد.

الهَوامِشُ:

(1) Adam Barbe,When, “France Used the Public Debt to Colonise Morocco”, Orient XXI, 17 February, 2017, pp. 12-20.

(2) A la suite de la guerre hispano-marocaine perdue par le Maroc (octobre 1859-avril 1860), un traité de paix est signé, à Tétouan, le 26 avril 1860. Le Maroc doit s'acquitter d'une lourde indemnité financière, concéder des territoires et s'engager à signer un traité de commerce avec le royaume ibérique .source : République française, Journal Officiel, 27 juillet 1912.

(٣) نجيم نور الدين، مقال بعنوان "**التطور التاريخي للنظام الضريبي المغربي**"، مجلة المعرفة القانونية. ص١ متاح على الرابط:
https://drive.google.com/file/d/1GoGqFf212SW-EU6TAF4UwjqWJ8jNzC0u/view

(٤) الطيب بياض، **المخزن والضريبة والاستعمار: ضريبة الترتيب ١٨٨٠م-١٩١٥م**، أفريقيا الشرق، ٢٠١٠م. ص١٦٤-١٦٨.

(٥) **معركة إسلي** هي معركة قامت بين المغرب وفرنسا في 14 أغسطس 1844م بسبب مساعدة السلطان المغربي أبو الفضل عبد الرحمن بن هشام للمقاومة الجزائرية ضد فرنسا واحتضانه للأمير عبد القادر الشيء الذي دفع الفرنسين إلى مهاجمة المغرب عن طريق ضرب ميناء طنجة حيث أسقطت ما يزيد عن ١٥٠ قتيل ثم ميناء تطوان ثم ميناء أصيلة. انتهت المعركة بانتصار الفرنسيين وفرضهم شروطًا قاسية على المغرب. تمثلت هذه الشروط في اقتطاع فرنسا لبعض الأراضي المغربية وفرضها غرامة مالية على المغرب ومنعها المغاربة من تقديم الدعم للجزائر. المصدر: موقع المنتدى المغربي للدفاع والتسلح.

(٦) فرع التجمع الصناعي شنايدر

(٧) **الاتفاق الودّي**: اسمٌ يُطلق على مجموعة من الاتفاقيات التي وقّعتها كل من بريطانيا العظمى وفرنسا في 8 أبريل 1904 بعد تسوية عدد من النزاعات الاستعمارية التي كانت ناشبة بينهما، والتي كانت تشير وقتئذٍ إلى تحسُّن ملحوظ في العلاقات الأنجلو- فرنسية.

(٨) **الكساد الكبير** أو الانهيار الكبير بالإنجليزية Great Depressionهي أزمة اقتصادية حدثت في عام1929 م وتعتبر من أكبر وأشهر الأزمات الاقتصادية في القرن العشرين، وقد بدأت الأزمة بأمريكا مع انهيار سوق الأسهم الأمريكية في 29 أكتوبر 1929 والمسمى بالثلاثاء الأسود".

(٩) ميزان المدفوعات أو الأداءات بيان إحصائي يسجل -طبقا لمنهجية محددة -كل المبادلات التجارية (السلعية والخدمية)، وجميع التدفقات المالية التي تتم خلال السنة بين بلد معين وبقية دول العال.

(10) Adam Barbe, *Public debt and European expansionism in Morocco From 1860 to 1956*, mémoire de master, Paris School of Economics, 2016.